

نظرية الحرية في الفلسفة السياسية الأوروبية

يمنى الخولي *

1- لماذا الحرية؟

لا مبالغة في القول: إن هناك اتفاقا ضمنيا عاما على أن الحرية هي قدس أقداس التجربة الإنسانية، والشرط الأولي لشكل الوجود الإنساني المنشود، وبالتالي يجب أن تكون مسلمة يصادر عليها وينطلق منها الجهد النظري أو العملي الذي يبحث في الشأن الإنساني على العموم والسياسي منه على الخصوص. ولا- نحسب أحدا قد يعترض على أن تكون مسوغات مشروعية النظرية السياسية في أنها تجعل الحرية كما ينبغي أن تكون: حلما تجسده الحقيقة، ومثالا يتحقق في الواقع، وتجريدا يتمثل في التطبيق.. وتنظيرا يتأتى في الممارسة. أما السؤال: لماذا يجب أن تكون الحرية دائما الحلم والحقيقة.. الواقع والمثال.. التجريد والتطبيق.. الممارسة والتنظير؟ فربما يبدو سؤالا يعز على الجواب، لفرط بداهة الأمر ووضوحه، تماما كما يعز إثبات البديهية.

على أن عبقرية اللغة العربية تتقدم بإجابة عميقة على هذا السؤال؛ حيث نجد (الحرية) في أصولها الدلالية هي الطبيعة النقية الصافية غير المختلطة بسواها، هي الأصل الذي لا يقبل زيفا، وينبغي صونه في نقائه وخلوصه، الأصل الأصيل الجيد والثمين، فهذا هو ما نقصده حين نقول في تعبيراتنا العفوية: الذهب (الحر) والماسة الحرة، أو النفس الحرة... الخ.

تخبرنا أمهات المعاجم العربية أن (الحر) بضم الحاء من الذهب أو النحاس أو غيره، هو ما خلص من الاختلاط بغيره. ورملة حرة رملة لا طينة فيها، وطين حر طين لا رمل فيه.

والحر هو السيد الكريم الشريف وكل ما هو أصيل ونبيل. الحر من الناس أختيارهم وأفاضلهم. حرية العرب أشرفهم. ويقال هو من حرية القوم أي من خالصهم. والحر في كل شيء أعتقه، وفرس حر فرس عتيق بمعنى أصيل، وناقة حرة ناقة كريمة، وحر البقل وحر الفاكهة خيارها، والحر كل شيء فاخر من شعر أو غيره. وحر كل أرض وسطها وأطيها. وحر الدار وسطها وخيرها، والجمع حرائر، والفعل الحر هو الفعل الحسن، ويقال ما هذا منك بحر، أي ليس بحسن ولا جميل. وسحابة حرة أي غزيرة المطر، وكلام حر: أي بالغ الفصاحة... (1) هذا هو المعنى الدلالي الصادق، البليغ والجميل للحرية في اللغة العربية.

أما في معناها الإشاري، فتعني (الحرية) وضعا اجتماعيا يفيد منزلة رفيعة وسجايا

كريمة، وأساسه الانعتاق من العبودية والأسر والسجن والجزية. الحر ضد العبد، وضد الأمة الكريمة العقيلة. وأيضا يشير إلى غياب القهر والقسر والإجبار والإرغام في الفعل أو الاختيار أو القرار؛ لأنّ هذا يفسد الحرية تماما من حيث يفسد طبيعة الإنسان. فمادامت الحرية تعني الخلوص والأصل الأصيل الذي لا شبهة فيه الأجود والأعلى؛ فسوف تكون الحرية حال الإنسان الخالصة إنسانيته من خضوع لقهر أو غلبة أو سيادة تفسد صدور فعله عن ذاته.. تفسد طبيعته، حيث أن الطبيعة هي ذاتها الحرية من حيث هي الأصل الأصيل كما أشرنا- كأن نقول: من طبيعة الرماد أن يكون مرنا، ومن طبيعة الحديد أن يكون صلدا. إذا سار شخص بسرعة؛ لأنّه عفيّ قويّ، كان المشي السريع من (طبيعته)، خلافا لحالة المشي السريع؛ لأنّ كلبا يطارده مثلا.

* * *

أما عن الأصول الاشتقاقية لمصطلح (الحرية)، فنجد في القرآن الكريم (تحرير رقبة مؤمنة) (النساء 92). و(نذرت ما في بطني محررا) (آل عمران 35). أما لفظة (حرية) ذاتها في دلالتها المتواترة، فهي مصدر صناعي لا يحظى بأبهة الجزالة اللفظية. لم يرد في القرآن الكريم ولا- في أدبيات الجاهلية، وكشأن غالبية المصادر الصناعية لم تتعرض له المعاجم الكبرى. وأغلب الظن أن اشتقاقه كان لاحقا. وفي تعريفات الجرجاني نجد أول ورود للحرية كمصطلح، وكان مصطلحا صوفيا يفيد الخروج من رق الكائنات والتحرر من الشهوات وفناء إرادة العبد في إرادة الحق. فقد كان الأكثر استعمالا هو المصادر الطبيعية وصيغ التوصيف من الجذر (ح ر ر).

يقترّب هذا من وضع الكلمة في اللغات الأوربية. فنجد في اللاتينية الحرية هي الاسم Libertas المشتق من الصفة حر Liber، وفي الإنجليزية الحرية Freedom المشتقة من الصفة Free أي حر، كشأن اللغة الألمانية، فنجد الحرية Freiheit مشتقة من الصفة حر frei. تترد أصول الكلمة الأخيرة إلى اللغة الجرمانية العتيقة (البروتو-جرمانيك)، ومنها إلى اللغة الجرمانية في لهجتها الغربية، ثم إلى اللغة الأنجلو سكسونية، وبالتالي إلى اللغة الإنجليزية القديمة، ومنها إلى الإنجليزية الحديثة.

ولأن اللغة الإنجليزية أصولها في اللغة الجرمانية العتيقة ثم تطعمت كثيرا باللاتينية، نجد لفظين في الإنجليزية يحملان معنى الحرية هما Liberty و Freedom، تسري عليهما عادة القواميس بشأن المترادفات، أي تشرح الأولى بالثانية، حتى إذا عدنا إلى الثانية وجدناها مشروحة بالأولى! (2) وكتاهما يمكن تعريفهما لغويا بالمادة نفسها التي تشير أيضا إلى وضع اجتماعي يفيد منزلة رفيعة، وسجايا كريمة وأساسه الانعتاق من العبودية والأسر والسجن والجزية. وأيضا يشير إلى غياب القهر والقسر والإجبار والإرغام في الفعل أو الاختيار أو القرار. بشكل عام يمكن التمييز بين الحرية Freedom والتحرر Liberty والتحرير Liberation، ليغدو صلب الأمر في التحرر الذي يعني حرية تتحقق، فكان Liberty هو المصطلح الأكثر تدولا للحرية في النظرية السياسية (3).

إن الحرية بدائلها الثلاث: الحرية والتحرر والتحرير، هي صلب النظرية السياسية، وفي الآن نفسه إطار تطورها ومحكمها وغايتها. فلئن صدق قول الفيلسوف الكبير فردريك هيجل (1770- 1831) (F. Hegel): إن تاريخ الفلسفة هو تاريخ الحرية (4)، فلا بد أنه يصدق أكثر على تاريخ الفلسفة السياسية خصوصاً. وسبيلنا الآن إلى الخوض في نظرية الحرية في الفلسفة السياسية الأوروبية.

2- الحرية الموجبة والحرية السالبة

شهد مفهوم الحرية – كما يقول أشعيا برلين (1909-1997) (Isaiah Berlin) – أكثر من مائتي تعريف، نظراً لسعة مجالاته وتداخله في شتى كليات وجزئيات التجربة الإنسانية. وقد بذلت محاولات عديدة لتحديد المفهوم وإنقاذه من هلامية وسمته بميسمها. ومن المحاولات الجديرة التي يمكن الآن الارتكاز إليها تلك التي تتمثل في تحديد مفهوم الحرية عن طريق التمييز بين جانبيين لها، وهما الحرية الموجبة التي تعني تحديد مجال معين يُمارس فيه الإنسان حريته، والحرية السالبة التي تعني مجرد انتفاء عوائق الحرية.

وفي مقابل هذا نجد النظرية السياسية الأوروبية كما هو معروف تدور بين قطبي اليمين الرأسمالي واليسار الاشتراكي، ليمثل اليمين البحث عن الحرية الموجبة، بينما يمثل اليسار البحث عن الحرية السالبة. إن الحرية في عرف اليمين الرأسمالي تقترن بتقليص نفوذ الدولة إلى أقصى حد ممكن، بينما تتحقق الحرية في عرف اليسار الاشتراكي، أو بالأحرى تزال معوقاتهما، عن طريق تعظيم دور الدولة ومسئولياتها إزاء الأفراد (5).

إنه التقابل بين اليمين واليسار الذي رسم أطر الفلسفة السياسية الحديثة، وظل إبان القرن العشرين ماثلاً وحاكماً للواقع السياسي والنظرية السياسية على السواء، حتى كان الانهيار المدوي للاتحاد السوفيتي، والمتغيرات التي شهدتها عقده الأخير وكأنها تؤذن بأفول الاشتراكية وانفراد الرأسمالية بالميدان، ممّا جعل فرنسيس فوكوياما يعلن صيحته الشهيرة بنهاية التاريخ، بمعنى أن الصراع بين اليمين واليسار الذي كان يحكم حركة السياسة ويرسم التاريخ، قد انتهى تماماً لصالح اليمين الرأسمالي لتتوقف حركة التاريخ عنده. ولكن التاريخ لم ينته كما رأي فوكوياما، فهذا هو العالم يموج الآن بعواصف الإعصار الاقتصادي والأزمة المالية الراهنة التي دفعت أعنى قلاع الرأسمالية كأمريكا وإنجلترا وألمانيا لتعظيم دور الدولة لدرجة التأميم في بعض الأحيان وسواها من حلول مأخوذة من خطوط يسارية صميمة انقازاً للاقتصاد ولحقوق الأفراد وحياتهم من كوارث محيقة ومنذرة. وبات من المؤكد أن خطوط اليمين الرأسمالي لن تتفرد بالميدان.

لقد تمثل اليمين الرأسمالي كنظرية سياسية في الفلسفة الليبرالية التي يقوم جوهرها على الدفاع عن حق الفرد في الملكية، حيث الملكية ليست شرطاً للحرية فحسب بل هي الحرية ذاتها، أو هي بتعبير هارولد لاسكي رائد الليبرالية الأمريكية المعاصرة: (الملكية هي

الحرية التي تحققت). ولعل هذا التعبير أقوى تجسيد لمفهوم الحرية الموجبة.

* * *

ومنذ بدايات تشكل الحداثة الأوروبية فرضت الرأسمالية نفسها كأمر واقع. فقد ارتهنت نشأتها بأفول العصور الوسطى التي كانت مظلمة في أوروبا، منذ أن تحول البحر المتوسط إلى بحيرة إسلامية تجوبها الألوية العربية المرتفعة فاخترقت الموانئ والمدن الأوروبية وكاد مفهوم الدولة يذوى تحت وطأة هيلمان الكنيسة، وتحولت أوروبا إلى إقطاعات صغيرة فقيرة متناثرة ودخلت في ليل عصورها الوسطى الطويل. حتى كانت الحروب الصليبية والكشوف الجغرافية، وسائر المتغيرات التي أدت إلى انهيار النظم الإقطاعية وانبعاث الحياة في المدن بفضل الطبقة البرجوازية (أي طبقة التجار من سكان المدن)... إلى آخر المتغيرات التي صنعت العصر الحديث.

وبانت الليبرالية التي تدافع عن حقوق البرجوازية تمثل معلما من معالم تجربة الحداثة الأوروبية، وتطورت على مدار تطورها منذ القرن السادس عشر، مؤكدة حق الفرد في الملكية، تأكيداً للحرية بمفهومها الموجب. ثم أدى نموها ونضجها وسيرها في مسارها التاريخي المشهود إلى ظهور التيار المقابل الذي يحاول تجاوز سلبياتها ومثالبها، أي الفكر الاشتراكي الذي يمثل المفهوم السالب للحرية.

كانت الملكية التي تدافع عنها الليبرالية وتجسد عن طريقها الحرية الموجبة، تعني في البداية ملكية ناتج العمل. العمل امتداد مباشر لشخص الإنسان. أما الأرض ومواردها فهبة إلهية وهبها الله لعباده أجمعين. في البداية كان البشر قليلين، والأراضي شاسعة جرداء ومواردها وفيرة، أكثرها عادم لا يجد مستغلا أو مستثمرا. لا مشاحنة خطيرة في توزيعها وهي كل موارد الإنتاج آنذاك.

وحتى منشأ الليبرالية في القرن السابع عشر، كان هذا هو الوضع إلى حد ما، مما جعل رائد الليبرالية جون لوك يتحدث عن الملكية بوصفها حق كل فرد في تحويل قطعة جرداء من الأرض بفضل عمله إلى مزرعة مثمرة ومنتجة، أي مورد إنتاج أو وسيلة إنتاج. إنه إذن الحق الطبيعي في ناتج العمل الذي لا نقاش فيه، لا من قبل أهل اليمين الليبراليين ولا من قبل أهل اليسار الاشتراكيين، ولا حتى من الشيوعيين الذين رفعوا – ضمن شعارات عديدة لهم – شعارهم الشهير: (الأرض لمن يزرعها)، وإن كان بالطبع شعاراً رُفِع في ظروف مغايرة ولأهداف مغايرة.

بيد أن حياة الإنسان قصيرة، ووسائل الإنتاج مستمرة. وطالما أن حقوق الملكية الفردية مكفولة ومصونة، فسوف يتلقاها الورثة الشرعيون بغير جهد ولا فضل – بغير عمل. وإذا أضفوا إليها عملا، فقد تركوها لورثتهم مضاعفة. وهي قد تتضاعف بغير عمل، فمن طبيعة وسيلة الإنتاج كالأرض الزراعية وقطيع الأغنام مثلا- أنها مثمرة ولود، وتتراكم الثروات وتتمو عبر الأجيال. ممّا أدى إلى تضخم الملكيات ورؤوس الأموال بصورة

استتفرت الجميع من أجل التنظير الاقتصادي السياسي، خصوصا بعدما تفاقم الأمر بالثورة الصناعية.

مع الثورة الصناعية تضاعفت إمكانيات تشغيل رأس المال واستغلال الطبقة العاملة بصورة مهولة، فتبلورت كافة مساوئ النظام الرأسمالي، التي بلغت الذروة بظهور الاستعمار والإمبريالية الحديثة. ثم أدى التقدم العلمي التكنولوجي إلى قيام الصناعات الضخمة المتكاملة التي هي في غير حاجة لمهارات صغار العمال.

هذه الصناعات الضخمة المتكاملة قادرة على ابتلاع صغار المنافسين؛ فاكتمت القدرة على الاحتكار، أي الانفراد بسوق السلعة، وبالتالي التحكم المطلق فيها وفي ثمنها. وهذا أدى إلى جعل الجميع -عمال أو مستهلكين- فريسة سهلة لجشع أصحاب المال والأعمال، ثم أن الاحتكار الذي استشرى بصورة واسعة مع مطلع القرن العشرين كان كفيلا بأن يفقد الرأسمالية طابعها المميز الذي تنادي به وتدافع عنه الليبرالية - أي التنافس.

هكذا كان النتاج التاريخي لترك الملكيات الخاصة تنمو وتتراكم لا يبعث على الاطمئنان لأسس الليبرالية، ولا يوحى بإمكانية ترك المجال مفتوحا على مصراعيه لحريتها الموجبة التي هي الملكية، فماذا عن حرية الذين لا يملكون؟ إذ يولد من لن يرثوا شيئا، ولن يجدوا قطعة أرض ليجعلوها بواسطة عملهم وجهدهم وسيلة إنتاج. إن تعداد البشر يتزايد بصورة رهيبية - أو بمتواليه حسب تعبير مالتوس. ولم يعد ثمة أية قطعة أرض أو مورد للإنتاج ليس ملكا لشخص أو لهيئة أو لدولة. وأصبح من المؤكد أن الشخص المعدم سوف يهلك جوعا قبل أن يجد قطعة أرض جرداء يحولها بواسطة عمله إلى وسيلة إنتاج تعد من ممتلكاته الشخصية ومجالا لحريته الموجبة.

والمحصلة أن العمل ذاته قد أصبح مجرد سلعة يبيعه الشخص ليجد قوت يومه، أو أكثر أو أقل. ويا ليت فحسب، بل تفاقمت كارثة البطالة، وأصبحت المشكلة الملحة هي إيجاد سوق لهذه السلعة المسماة بالعمل، والتي لا تملك الأغلبية العظمى شيئا سواها يمكن أن يكون مجالاً- لحرية موجبة أو أية حرية. فهل من الملائم أن نظل باحثين عن الحرية الموجبة، أم الأجدر أن نعمل على إزالة هذه العوائق الجسيمة أمام الحرية وأمام الحد الأدنى من الحياة الإنسانية الكريمة لجماهير عريضة.

أصبح الذين لا- يجدون عملاً- يقتاتون منه جحافل، ثم أخذت جحافل البطالة تنمو نموا سرطانيا مع نشأة وتطور التقدم العلمي التكنولوجي الذي استبدل بالصناعات اليدوية أنظمة التصنيع الآلي. فهي أو لا- تستغني عن عدد كبير من العمال، وثانيا تتمكن من استغلال النساء والأطفال بأجور زهيدة، أقل كثيرا من أجور الرجال الأصحاء ذوي القوة والقدرة على التحمل. هكذا تفاقمت البطالة وتبعها لقانون العرض والطلب، أصبح عمل الطبقة الكادحة - العمال المطحونين أو البروليتاريا - سلعة بخسة لا تكاد تفي بقوت اليوم، ولا أبسط مقتضيات الحياة الكريمة ودع عنك تكوين الملكيات لتكون مجالاً للحرية. لقد تبلورت مساوئ الرأسمالية؛ فتصاعد النقد الموجه لها ممثلا في مذاهب وتيارات عديدة

اليسار الاشتراكي، كالأيكارية والبلانكية والسان سيمونية والطوباوية والراديكالية والأكاديمية والتعاونية والفابية والفوضوية اللاسلطوية والماركسية...

ظهر الفكر الاشتراكي لمواجهة الرأسمالية وليبراليتها التي هي الأمر الواقع، والبحث عن واقع آخر أكثر عدلاً وأكثر حرية. إن الرأسمالية بإطارها الليبرالي تمثل حدود الحرية الموجبة المعيشة من قبل القادرين، تمثل ما هو كائن وينبغي الحفاظ عليه. إنها تمثل اليمين، بينما تمثل المذاهب الاشتراكية اليسار بمعنى النزوع إلى التغيير والنقض، وتحقيق ما يراه معتقوها ما ينبغي أن يكون، يحاول إزالة معوقات الحرية التي تراكمت على كواهل الطبقات الكادحة والفقراء والمطحونين، وغالبية من العمال والفلاحين أصحاب الحق الأول في الحرية؛ لأنهم صناع الحياة ومنتجو وسائلها.

على أن الحرية في عرف اليسار الاشتراكي لا تعني بالطبع الملكية، بل تعني الحياة الكريمة التي تقتضي إرساء دعائم عدالة اجتماعية، وتقارب طبقي، وتشارك الجميع في خيرات الوطن وناتج العمل، ومنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان... إلى آخر القيم الاشتراكية المعروفة، التي يسهل تبيان كيف أنها تمثل المفهوم السالب للحرية. هكذا تكون الحرية في عرف اليسار حرية سالبة تتمثل في إزالة عوائق الحرية التي تزين على كاهل الطبقات الكادحة والمعدمة وهم الأغلبية.

بإزاء هذا السلب والإيجاب، وأن الجوهر بطبيعة الحال والماهية في الإيجاب وفي الموجب، تغدو الليبرالية – التي رأيناها فلسفة الأمر الواقع – قادرة على الزعم بأنها المعبر الرسمي عن الحرية في النظرية السياسية الأوروبية.

3- الليبرالية.. مذهب الحرية

ما دامت الحرية السياسية هي Liberty، فلا شك أن الليبرالية Liberalism صاحبة الحق في أن تتقدم بوصفها المعبر الشرعي عن النظرية السياسية الأوروبية. كاسم وكمسمى هي على وجه التحديد مذهب الحرية، أو نظرية الحرية. ومن هذا المنطلق يمكن أن نتوقف الآن عند جانبها المضى وهي تتقدم كتعبير عن إيجابيات وعطاءات الحضارة الأوروبية.

تبلورت الليبرالية في القرن الثامن عشر لتكون فلسفة نبيلة تدافع عن منطلقات الرأسمالية والحق في الملكية. فقد نشأت أصلاً من أجل الدفاع عن الطبقة الوسطى، طبقة صغار الملاك (= البرجوازية، أي سكان المدن) التي كانت طبقة نامية آنذاك، وللمبحث عن الاعتراف الكامل بها.. بسائر حقوقها في الحياة والحرية والملكية. هكذا كانت الليبرالية في أصولها فلسفة الطبقة البرجوازية وفلسفة الملكية. وبالتالي، تعني الليبرالية – من حيث هي فلسفة للرأسمالية – أن ترفع الدولة يدها عن وسائل الإنتاج وتترك ملكيتها للأفراد في تنافسهم الحر وصراعهم، ولا تتدخل في العلاقات الاقتصادية بين الأفراد.. أو بين الجماعات.. أو بين الطبقات؛ فكان التنافس هو الصورة العامة للاقتصاد الليبرالي.. وذلك تحقيقاً للمبدأ المعروف باسم مبدأ الاقتصاد الحر Laissez faire، أي الشعار

الليبرالي/الرأسمالي الشهير: (دعه يعمل.. دعه يمر.. إن العالم يسير من تلقاء نفسه)، من دون تدخل الدولة.

الدولة في الفلسفة الليبرالية لا- تتدخل في الملكيات، وقصارى ما يمكن أن تفعله هو ربطها بواجبات والتزامات، كالضرائب والجمارك وحقوق للطبقة العاملة. على أن الدولة في الليبرالية مؤسسة ضرورية لا- غنى عنها، ليس بوصفها غاية وإنما بوصفها وسيلة لتحقيق غاية أبعد تتمركز أخيراً حول الفرد، وهي تحقيق الأمن: النظام والقانون في الداخل، ودفع الأعداء الأجانب من الخارج؛ وذلك ضماناً للأجواء الصالحة للممارسة الحرية.

وفي إطار هذا الدور للدولة، نجد النظام السياسي الليبرالي هو النقيض للديكتاتورية، ولأبي استبداد بالسلطة أو انفراد بالرأي أو خضوع دوجماتيقي أو إلزام بمذهب معين. وذلك على أساس أن المبادئ النهائية التي تمثل الحقيقة الحقة لا وجود لها في إمكانيات البشر. ثمة فقط آراء تتفاوت صحة وبطلاناً. وقصارى ما يستطيع الليبرالي تأكيده، كما أشار برتراند رسل (1872- 1970) (Bertrand Russell) هو أن ذلك الرأي يبدو له أصح من غيره. وبالتالي لا- يغدو اختلاف الرأي مثاراً للعداء وللزج في السجون والمعتقلات، ويتسع المجال للتسامح الديني وتحقيق الحرية الفكرية.

على أساس الدفاع عن الحرية والرأي الآخر تعد الليبرالية أساس الديمقراطية، ويشهد التاريخ أنها هي التي كافحت وجاهدت من أجل إرساء أسس الحكم الدستوري، وأنها هي التي علمت البشر أصوله، ووجوب استقلال السلطات عن بعضها: السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وعن السلطة القضائية. وأيضاً بل وأصلاً- دافعت الليبرالية عن استقلال المواطن نفسه ما دام ملتزماً بالقانون، وإطلاق حرياته في كافة المجالات إلى أقصى حد ممكن؛ وأهمها حرية الرأي والدين والفكر والاعتقاد والقول والفعل، وحرية انتخاب من يمثله، وإبداء رأيه في الاقتراع العام، مع ضرورة إزاحة أكبر قسط ممكن من تعسف الحكومات وتناولها على حرياته.

4- أساس الحرية: العقد الاجتماعي والقوانين الطبيعية

قد ارتكزت هذه الحرية في النظرية السياسية الأوروبية على أساس متين هو ما يعرف بنظرية (العقد الاجتماعي) في تفسير نشأة السلطة الحاكمة وطبيعتها ودورها، وتعني أن العلاقة بين الحاكم والمحكومين بمثابة عقد أو تعاقد بين الجانبين، المحكومون يدينون للحاكم بالولاء والطاعة، ليقوم الحاكم بدور معين في تنظيم حياتهم، نشداناً لظروف أفضل للاجتماع الإنساني ولحياة البشر سوياً، بحيث أنه إذا عجز أو فشل أو انحرف في أداء هذا الدور الذي خوله له المحكومون، أصبح من حقهم عزله وإبرام عقد جديد مع حاكم آخر.

من هنا انطلقت الليبرالية مسلحة بفكرة العقد الاجتماعي- لتؤكد رفض حق الملوك الإلهي في الحكم، أو أنهم ورثة الله على الأرض كما كان شائعاً في العصور الوسطى

الإقطاعية والعصور القديمة؛ بهذا الرفض الذي أصبح الآن أمراً مسلماً به، في غير حاجة إلى الذكر فضلاً عن النقاش، أنجزت أوروبا واحدة من أعظم خطوات التقدم الاجتماعي في تاريخها. لقد استبدلت حكم القانون بحكم الفرد، وجعلت الشعوب مواطنين لا رعايا. واستطاعت أن تسير قدماً في هذا الصدد مُرسية الدعائم الحديثة للحكم الديمقراطي المنشود، وتأكيد حق المواطنين في الإشراف على الحكم من خلال ممثلين مختارين أو نواب، ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث – التنفيذية والتشريعية والقضائية – والذي أصبح الأساس الديمقراطي المكين بعد أن وضع مونتسكيو (1689 – 1755) كتابه الخالد ذا الأجزاء الثلاثة (روح الشرائع).

ودأبت الليبرالية على وضع أقصى ضمانات ممكنة لضبط ممارسة السلطة لعملها، وللحيلولة بينها وبين صور الانحراف السلطوي التي شذ ما عانت منها العصور الوسطى والقديمة، كالعسف والظلم والديكتاتورية وتكديس الأموال بلا حدود وبلا قانون.

وفي هذا الإطار نجد أن كل دول وسط وغرب أوروبا تقريباً تمثل حقب من تاريخها روافد في نهر الليبرالية. ولا تعدم دولة في غرب أوروبا فيلسوفاً أدلى بدلوه في التنظير لليبرالية. وتبقى فرنسا صاحبة باع أعظم وقدح معلى، تليها ألمانيا. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت منذ نشأتها الشيطانية المهجنة وحتى الآن معقلاً من معاقل الليبرالية، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ودينياً. فضلاً عن أن الثورة الأمريكية كانت، كرائدتها الثورة الفرنسية، مجرد ترجمة عملية أو محض تطبيق للمبادئ الليبرالية، خصوصاً السياسية منها.

لكن على الرغم من كل هذا وذاك، فإن الفلسفة الليبرالية أساساً نبتة إنجليزية. إنها أحد الدروس التي تلقته البشرية على يد هذه الأمة التي صاغت أصول التنظير السياسي الحديث، ربما من حيث صاغت أصول العلم الحديث والمنهج العلمي. فكان أول سك واستعمال وتداول لمصطلح الليبرالية في إنجلترا مع بدايات القرن الثامن عشر.

كان مصطلح الليبرالية آنذاك ذا مغزى سياسي بحت. ولا يخلو من روابط مع الثورة على سطوة المؤسسات الدينية، وهيمنتها على سائر مناحي الحياة النظرية والعملية في أوروبا. إنها الثورة التي بدأت منذ بدايات عصر النهضة وعصر الإصلاح الديني في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ونمت واشتد عودها في القرن السابع عشر باطراد التقدم العلمي، والإيمان بالعقل وقدرة الإنسان ورشده، واستغنائه عن الوصاية. ولم يعد ثمة حرج في الحديث عن حرياته والدعوة إليها والمطالبة بها جهاراً نهاراً.

كانت الأجواء إذاً تتبئ بمجيء الأب الروحي لليبرالية، أي الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (1632–1704) (John Lock) فيلسوف المعرفة التجريبية الذائع الصيت، صاحب القول الشهير: (الحياة.. الحرية.. الملكية) الذي يلخص مبادئ الليبرالية وبالتالي أصبح شعارها، يؤكد على العلاقة بله الترابط بين الحرية الشخصية والملكية الخاصة.

إن السياسة هي علم تنظيم القوة في المجتمع. والثروة (= الملكيات) هي الوجه الآخر للقوة؛ حتى أن كلمة سلطة في الإنجليزية authority ، وبسائر بدائلها في اللغات الهندوأوروبية مشتقة من الكلمة اللاتينية auctor التي تعني المالك أو المُحدث أو الممارس للحق. ومن هنا كان زيوس عند الإغريق -ونظيره جوبيتر عند الرومان- إله كل الآلهة؛ لأنه مالك الملك وصاحب السلطة على الآلهة والبشر على السواء. وهكذا نفهم الرباط العضوي الوثيق الذي لا تنفصم عراه بين السياسة والاقتصاد.

* * *

ورأينا الحرية في الليبرالية هي في آن واحد حرية سياسية وحرية اقتصادية ترفع لواء مبدأ الاقتصاد الحر. ولئن استندت الحرية السياسية في الليبرالية إلى نظرية العقد الاجتماعي، فإن الحرية الاقتصادية فيها تستند إلى نظرية القوانين الطبيعية.

فقد أقام جون لوك الحرية الاقتصادية في الليبرالية التي تؤكد أن الملكية غريزة وحق من أهم الحقوق الطبيعية التي قامت الدولة من أجل تأمينها، على أساس فكرة (القوانين الطبيعية) التي سادت القرن الثامن عشر، ومؤداها أن ثمة قوانين طبيعية تحكم حياة البشر وتجمعاتهم وأنشطتهم، وتنظمها بصورة تلقائية. ويمكن لأي فرد أن يكتشفها باستبطان ذاته، ليجد مثلاً أنه في تصرفاته وعلاقاته وتعاملاته الاجتماعية محكوم بقوانين طبيعية، كقانون (المحافظة على الذات) وقانون (التعاون مع الآخرين).

القوانين الطبيعية هي حيثيات دفاع جون لوك عن الملكية الخاصة، وأنه لا خوف منها مهما تضخمت. فهي محكومة بقوانين طبيعية، أي بحدود تلقائية طبيعية ومعقولة، أبسطها أن قدرة الفرد على العمل محدودة.

وحمل لواء الليبرالية في القرن التالي على جون لوك -أي في القرن الثامن عشر- جماعة من الاقتصاديين الفرنسيين، عرفوا باسم الفيزيوقراطيين أي أنصار الحكومة الطبيعية. وهم يمثلون أقوى اعتقاد بفكرة القوانين الطبيعية. فكما توجد قوانين عامة تحكم الطبيعة، ثمة قوانين عامة تحكم المجتمع. أهم القوانين التي تحكم المجتمع قانونان:

1- قانون المنفعة الخاصة التي تجعل كل فرد يعمل على تحقيق مصلحته الخاصة.

2- قانون المنافسة الحرة ومؤداه أن كل فرد مجبول على منافسة الآخرين ومحاولة التفوق عليهم.

الثاني أي قانون المنافسة الحرة يمثل ضوابط للأول أي لقانون المنفعة الخاصة. بعبارة أخرى قانون المنفعة يكفل تحقيق الصالح الخاص وقانون المنافسة يكفل تحقيق الصالح العام. أي أنهما معا يوفقان بين الصالح الخاص والصالح العام في آن واحد.

هذه القوانين الطبيعية فطرية مجبولة في خلق الله للكون، فلا بد وأنها خيرّة، ويجب على الدولة أن تركز إليها ولا تحاول عرقلتها بقوانين وضعية من صنع البشر، وترفع يدها

تماما عن النشاط الاقتصادي، وتتركه للأفراد في تنافسهم الحر بحثا عن منفعتهم الخاصة، تحقيقا للمبدأ: (دعه يعمل.. دعه يمر.. إن العالم يسير من تلقاء نفسه). وهذا المبدأ الشهير الذي يعد شعار الليبرالية الاقتصادية من وضع فنسنت دي جورناي. وهو واحد من هؤلاء الفيزيوقراطيين الفرنسيين.

ونتيجة لاطراد التقدم العلمي التكنولوجي، وتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية وتعدد البنيات، سرعان ما تغيرت مقتضيات الحياة الاقتصادية وأنظمة العمل والإنتاج، مفصحة عن سذاجة فكرة القوانين الطبيعية والركون إليها، وسذاجة تفاؤل جون لوك وأولئك الفيزيوقراطيين الفرنسيين. وأتضح أن رؤاهم يشوبها القصور.

نهض مع مطلع القرن التاسع عشر جماعة جملتهم إنجليز. تواتروا حتى القرن العشرين، وسموا باسم الاقتصاديين الكلاسيكيين. وهم في الواقع من الآباء الشرعيين لعلم الاقتصاد الحديث بأسره. منهم ديفيد ريكاردو وجيرمي بنتام ومالتوس وساي في القرن التاسع عشر، وألفرد مارشال وتشارلز جيد وتشارلز رست في القرن العشرين. على أن رائدهم الحق هو مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث (1723 – 1790) الذي يعد الأب الروحي للاقتصاد الليبرالي الحديث. وهو في واقع الأمر الأب الروحي لعلم الاقتصاد بأسره. وضع في كتابه الشهير (ثروة الأمم) أصولاً للاقتصاد الليبرالي متمشية مع التغيرات الحادة في أوضاع الملكية والعمل والإنتاج، التي صاحبت القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

الاقتصاديون الكلاسيكيون لا- يقيمون ليبراليتهم -أو دعوتهم للحرية الاقتصادية- على أساس العناية الإلهية الخيرة وما تبثه في الكون من قوانين طبيعية لصالح البشر، بل على أساس وجود نوع من التوافق الطبيعي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، كفيل بتحقيق التوازن الطبيعي مهما أطلقنا الحريات. مثلاً، الصانع يبحث عن أجر أعلى لصناعته كي يحقق مصلحته الخاصة، فيضطر لتجويدها لكي ترتفع قيمتها، فيحقق مصلحة عامة بإيجاد سلعة جيدة الصنع. مثال آخر: الصانع يبحث عن سرعة دورة رأس المال – عن عملاء يبيعهم بضائعه لكي يحقق مصلحته الخاصة، ولكي يجتذبهم فإنه يعمل على خفض الأسعار، فيحقق مصلحة عامة.. وهكذا.

على هذا يمكن بل يجب- إطلاق حريات الأفراد في نشاطهم الاقتصادي، والتوازن التلقائي الذي يكاد يمثل بيداخية تحكم السوق، كفيل بتحقيق الانضباط المنشود، ولا حاجة لتدخل الدولة، فضلا عن سيطرتها على وسائل الإنتاج. أسس الاقتصاديون الكلاسيكيون علما يبحث في قوانين هذا (التوازن التلقائي)، فكان ميلاد علم الاقتصاد الحديث في بداية القرن التاسع عشر، ليتطور ويتشعب في مساره المعروف.

ولكن ماذا عسى أن يكون هذا التوازن التلقائي سوى قانون طبيعي؟ وهل ثمة اختلاف حقيقي اللهم إلا- في المصطلحات؟ على أية حال يرسم الانتقال من القوانين الطبيعية إلى اليد الخفية إلى التوازن التلقائي شكلا من أشكال تطور الليبرالية. وقد اتضح الآن كيف كانت مذهب الحرية التي تعني – كما صدرنا الحديث – التحرر والتحرير معا.

5- مفارقة الحرية: الصراع الدامي بين التحرر والتحرير

كان تطور الليبرالية هو تطور لتجربة الحداثة الأوروبية التي طبقت الخافقين، وأصبحت أوروبا في إثرها سيدة العالمين ومركز الحضارة والاستتارة والتقدم، تؤكد بليبراليتها أنبل ما حملته الحداثة من حرية للإنسان وتحرر وتحرير. وها هنا مفارقة الحرية في النظرية السياسية الأوروبية.

فقد تبلور نجاح المد الأوروبي في ألن ما مُنيت به البشرية، ألا وهو الاستعمار.. سلب حريات الشعوب واستعبادهم واستنزاف خيراتهم؛ ليغدو التحرر منالا يبدلون من أجله الروح الدم، وبات التحرير هو الهدف المنشود؛ لأنّ الحرية الأوروبية سلبت الآخرين تحررهم!!

الاستعمار هو الوجه القبيح لليبرالية الذي يتبدى لنا في خاتمة رحلتنا التي كانت قد بدأت بوجهها الجميل.

لقد بات واضحاً أن التفهم الأعرق لليبرالية لا يكون إلا بوضعها داخل أطرها الأوروبية لننتبه إلى أن ما يميز الليبرالية حقاً أنها صيغت أولاً- كواقع أوروبي، ثم صيغت لاحقاً كنظرية. لعل هذا هو مكن قوتها، فهي بعكس النظريات الاشتراكية والماركسية التي هي صياغة للنظرية أولاً ثم بحث عن تطبيقها.

كان نمو النظرية الليبرالية منذ أن بدأت دفاعاً عن طبقة صغار الملاك الناشئة حديثاً وصولاً- إلى لاقتصاديين الكلاسيكيين ثم تطورات القرن العشرين... هو ذاته تطور الحضارة الأوروبية منذ انهيار الإقطاع وازدهار الحياة في المدن وظهور البرجوازية.. وصولاً- إلى مرحلة الثورة الصناعية وانفجار المد الاستعماري وما تلاه من صنوف التبعية للغرب. وكانت الفترة منذ نهاية حروب نابليون بونابرت عام 1815م حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م هي أظهر فترات الحكم الليبرالي خاصة في إنجلترا، وهي ذاتها الفترة التي اجتاحت فيها الاستعمار عالمنا الثالث كمهمة اضطلعت بها الدول الليبرالية، إذ أفرزتها آليات الليبرالية، وأكدت أهداف الليبرالية وباركها أقطاب الليبرالية. وحتى مع جون ستيوارت مل وكتابه الرائع (في الحرية) الذي يعد تاج الأدبيات الليبرالية... نجد صفحات يدافع فيها عن حق وواجب الدول المتقدمة في احتلال الدول المتخلفة؛ لأنها بمثابة القاصر!!

كان من الضروري أن يتجه الفكر الإنجليزي - الليبرالي جدا - بمجامع نفسه لتأكيد المد الاستعماري؛ طالما أنه يؤمن مصادر المواد الخام للصناعات الغربية وفتح السوق لمنتجاتها، والحيلولة دون ظهور صناعات تزامها في البلدان المتخلفة التي لا بد وأن تبقى هكذا... لينفتح المجال على مصراعيه - فقط في عالمهم الأوربي - للمبادرة الفردية وهامش الربح والتنافس الخلاق... إلى آخر مثاليات الاقتصاد الليبرالي، الذي تهدف سياساته إلى تأكيد حقوق الإنسان - فقط الغربي أو الأبيض. أما إنسان الدول المحتلة - في

الهند أو مصر أو الجزائر... الخ فلم تتوان الدول الليبرالية عن سحب كل حق له – فضلا عن حق وطنه – في الحرية والاستقلال والكرامة.. والحياة أحيانا كما في حالة شهداء حركات وحروب التحرير.

* * *

على أية حال، كانت نهاية الحرب العالمية الثانية لحظة فارقة في تاريخ المشروع الاستعماري الغربي الأوربي، لتعلن إفلاسه. في أعقاب هذه الحرب وكنتيجة لها خرجت الدولتان الاستعماريتان الكبريان إنجلترا وفرنسا متهاككتين غير قادرتين على مواصلة الزحف الاستعماري، فكان لابد وأن يتوقف. وتعاضم شأن حركات التحرير والمد القومي في الدول المحتلة، ومنذ منتصف القرن العشرين بدأ يسود عصر الاستقلال.

وتزامن مع هذا تصاعد النقد الموجه لقيم الحداثة الغربية والتتوير.. لم تعد الحداثة كما كانت قبل الحرب العالمية، مسلما بها بوصفها طريق التقدم الواحد والوحيد والتمثيل العيني لكل إيجابيات الحضارة الإنسانية.

ومن ثم شهدت الفلسفة الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين تيارات دأبت على نقد قيم الحداثة وإعلان أو انتهائها أو إفلاسها، والبحث عن طريق آخر، عن طريق ثالث، وعن منظومة قيمية أخرى.. خصوصا في إطار مايسمى بتوجهات ما بعد الحداثة.. ما بعد الاستعمارية.. ما بعد المركزية الأوبية وهو ما يتصاعد الآن في تيارات الفكر الراهن الذي لابد وأن يسعى إلى حق الكيانات جميعها في الوجود المستقل، خروجاً من تلك المفارقة. لننتهي من هذا إلى أن المثال الأعلى والهدف المنشود هو نظرية سياسية تؤكد الحرية والتحرر والتحرير لكل الأطراف.

الحواشي

(* باحثة وأكاديمية من مصر.

1- الرازي، مختار الصحاح، ص146-147. المقري، المصباح المنير، ج1، ص176-177. ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص255.

2- هذه ملاحظة طريفة وردت على ما أذكر في مسرحية تنيسي وليامز (صيف ودخان).

3- يمكن الرجوع إلى تحليلات لغوية وترمينولوجية أوفي وأكثر تفصيلا لتحديد مفهوم الحرية، في الفصل الأول (ما الحرية؟) من كتابنا: الحرية الإنسانية والعلم: مشكلة فلسفية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1990م. ط 2 دار الثقافة العربية، 2009م. صص 46-61.

4- ومن جانبنا حاولنا إثبات انطباق هذه المقولة الجميلة، على نشأة علم الكلام، الذي كان تشكلا للعقل الإسلامي الصميم. أنظر كتابنا: الطبيعيات في علم الكلام: من الماضي إلى

المستقبل، دار قباء، القاهرة، 1998م. وعدنا إليه من زاوية أخرى في البحث الذي تقدمنا به إلى مؤتمر الفلسفة في الفكر الإسلامي: قراءة منهجية ومعرفية، أقامه المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع الجامعة الأردنية ووزارة الثقافة، عمان 29-30 أكتوبر 2008م، بعنوان: (نشأة الفلسفة الإسلامية كتطور لعلم الكلام).

5- انظر في تفصيل التقابل بين اليمين واليسار في الفكر السياسي الأوروبي، وظهر وتطور الفلسفة الليبرالية كتابنا: ركائز في فلسفة السياسة، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2008م